Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (3), Issue (7) : 30 Jul 2019
P: 132 - 157

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (3)، العدد (7) : 30 يوليو 2019 م
ص: 132 - 157

The role of oil in the modernization of the Sultanate of Oman through the Five-Year Plan 1996-2000

Ali Jowda Subayh Abbas Al-Maliki

Center for Studies of Basrah and the Arabian Gulf || University of Basra || Iraq

Abstract: The Sultanate of Oman was able to achieve by the oil sector and impact on the rest of the other sectors، where increased government spending in the field of education، health، services and infrastructure development، despite this development in the Sultanate of Oman through the oil sector so it must be looking for other sources to stimulate development because the oil sector sector Depleted، and there are surpluses of oil money with multiple dimensions and the effects of overlapping and mutual،

The use of oil surpluses in modernizing the Omani economy، especially in economic development through the formation of the banking institutions of the Organization of Petroleum Exporting Countries. The oil affects the banking markets and international investment markets and the growth of financial expertise associated with them in general with regard to the ability of countries of the third and fourth world to bargain and address the economic and political power of the more developed countries. The aim of this study is to focus on oil and a course in modernizing the Sultanate of Oman during the period of the five-year plan 1996-2000.

The study concluded that the Omani economy is characterized by dynamism and keeping abreast of the global economic developments and is in line with the rapid international changes، which will achieve more planned and planned integration between the Omani economy and the global economy.

Keywords: Oil، oil surpluses، five-year plan، banking institutions، Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.

دور النفط في تحديث سلطنة عُمان من خلال الخطة الخمسية 1996-2000

علي جودة صبيح عباس المالكي

مركز دراسات البصرة والخليج العربي || جامعة البصرة || العراق

الملخص: استطاعت سلطنة عُمان أن تحقق بفعل قطاع النفط وتأثيره على بقية القطاعات الاخرى، حيث ازداد الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والصحة والخدمات وتطوير البنية التحتية، رغم هذا التطور في سلطنة عمان من خلال القطاع النفطي فإنه لابد من البحث عن مصادر اخرى لتحفيز التطور لأن القطاع النفطي قطاع ناضب، وهناك فوائض الأموال النفطية ذات أبعاد متعددة وتأثيرات متداخله ومتبادلة، وتستخدم الفوائض المالية النفطية في تحديث الاقتصاد العُماني وخاصة في التنمية الاقتصادية من خلال تكوين المؤسسات المصرفية التابعة لمنظمه الاقطار المصدرة للبترول ويؤثر البترول على صعيد الأسواق المصرفية وأسواق الاستثمار الدولية ونمو الخبرة المالية المصاحبة لها وبوجه عام فيما يتعلق بقدرة كل من بلدان العالم الثالث والرابع على المساومة والتصدي لعناصر القوة الاقتصادية والسياسية لدى البلدان الأكثر نموا. والهدف من هذه الدراسة هو التركز على النفط ودورة في تحديث سلطنة عُمان خلال مدة الخطة الخمسية 1996-2000.

وتوصلت الدراسة إلى أهم استنتاج إلا وهو اكدت الخطة الخمسية الخامسة (1996-2000) أن الاقتصاد العماني يمتاز بالديناميكية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، ويتماشى والمتغيرات الدولية المتسارعة، الامر الذي يحقق المزيد من الاندماج المدروس والمخطط بين الاقتصاد العُماني والاقتصاد العالمي،

الكلمات المفتاحية: النفط، الفوائض المالية النفطية، الخطة الخمسية، المؤسسات المصرفية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

المقدمة:

حققت عُمان نمواً متوسطاً في الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب 9% على مدى سنوات الخطة الخمسية 1996-2000 باعتمادها على قطاع النفط ومدى تأثيره على بقية القطاعات الاخرى حيث ازداد الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والصحة والخدمات وتطوير البنى التحتية، واشارت دراسات إلى أن للنفط دور كبير في تحفيز التطور في القطاع غير النفطي، رغم هذا التطور في سلطنة عمان من خلال القطاع النفطي فإنه لابد من البحث عن مصادر اخرى لتحفيز التطور لأن القطاع النفطي قطاع ناضب،

واصبح موضوع تراكم الأموال النفطية لدى بعض البلدان المصدرة للبترول خلال السنوات الاخيرة من بين المسائل المهمة في ميادين التمويل الدولية وفي الاقتصاد السياسي الاقليمي وكذلك في السياسات القومية الدولية وهناك نواح عديده تتعلق بمسائل فوائض الأموال النفطية ذات أبعاد متعددة وتأثيرات متداخله ومتبادلة، وأن استخدام الفوائض المالية البترولية في تحديث الاقتصاد العُماني وخاصة في التنمية الاقتصادية الذي يعد افضل سبيل فعلي يمكن للبلدان المصدرة للنفط أن تسير به وتحققه ولا تتطلب الادلة التي ينطوي عليها هذا التحليل التحقيق الدقيق في تحويل وفي التصرف بالأموال الانمائية لهذه البلدان فقط بل دراسة شامله ومتطورة للتغييرات التي طرأت على تكوين المؤسسات المصرفية التابعة لمنظمه الاقطار المصدرة للبترول واثر البترول على صعيد الأسواق المصرفية وأسواق الاستثمار الدولية ونمو الخبرة المالية المصاحبة لها وبوجه عام فيما يتعلق بقدرة كل من بلدان العالم الثالث والرابع على المساومة والتصدي لعناصر القوة الاقتصادية والسياسية لدى البلدان الأكثر نموا.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من استمرار اعتماد سلطنة عمان على الصناعة النفطية وسرعة وشدة تأثر الصناعة النفطية العمانية بتطورات السوق النفطية الدولية، مما يعرض اقتصادها إلى التأثر بهذه التطورات وبالتالي تأثر أسعار النفط بهذه العوامل.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها:

تمتلك سلطنة عمان دوراً مهماً في أسواق النفط العالمية إلا أنها تواجه عوامل كثيرة تؤثر على أسعار النفط في سلطنة عمان.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التركيز على النفط ودوره في تحديث سلطنة عُمان خلال مدة الخطة الخمسية 1996-2000، والتعرف على:

1- إمكانات سلطنة عمان من الاحتياطات الهائلة والقدرات الإنتاجية.
2- العوامل التي تؤثر في أسعار النفط في سلطنة عمان.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من دور عوائد النفط في اقتصاد سلطنة عمان الذي يعد المصدر الرئيسي لدخلها القومي، لذا لابد من معرفة اثر التطورات الدولية على الصناعة النفطية في سلطنة عمان وبالتالي الأثر على اقتصادها.

حدود البحث المكانية والموضوعية: لقد تناول البحث المدة 1996-2000 وهي المدة التي تناولتها الخطة الخمسية الخامسة وقد اقتصرت على سلطنة عمان ومدى التطور الذي حدث بسبب وجود النفط في هذه المنطقة ومدى مساهمته في تطور الاقتصاد العماني.

منهجية البحث:

ولغرض اختبار صحة الفرضية من عدمه تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين. تناول المحور الأول الاطار المفاهيمي لصناعة النفط ودورة في تطور سلطنة عُمان، وتصور شمولي عن قطاع النفط في عُمان والصناعة النفطية في سلطنة عمان. فيما خصص المحور الثاني لدور النفط والتطورات الاقتصادية في السلطنة العُمانية للمدة (1995-2000)، والتطورات الاقتصادية في سلطنة عَمان للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تناولتها الخطة الخمسية (1996-2000) لدراسة العوامل المؤثرة في أسعار النفط في سلطنة عمان . أما المحور الثالث فقد تناول الخطة الخمسية ودور النفط في تحديث الاقتصاد العُماني أي الخطه الخمسيه الخامسه 1996-2000 ويختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة

1- دراسة قامت بها أمينة رشيد فرحان السعدي حيث بينت فيها أن الخطة الخمسية الخامسة 1995- 1996 قد شكلت نقطة تحول مهمة في مسيرة التحديث التي تشهدها سلطنة عمان ولاسيما أن هذه الخطة قد وضعت برنامجا تفصيلياً لاستثمار موارد النفط وتوظيفها في كل مفاصل السلطنة إذ شملت قطاعات التنمية والتعليم والصحة وقضايا الثقافة والإعلام وشؤون المرأة كما أنها حددت الرؤية المستقبلية على مدى عشرين سنة قادمة في سلطنة عمان واعتمدت الدراسة على عدة مصادر، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج أن تنمية الموارد البشرية والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ورفع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، وساهمت الإيرادات النفطية خلال الخطة الخمسية الخامسة بصورة مباشرة في تنمية قضايا المجتمع ومشكلاته المعاصرة [1].

2- دراسة تقدم بها حاتم بن بخيت الشنفري تناول فيها خطة التنمية الخمسية التاسعة 2016-2020 المضي قدما في سياسة التنويع الاقتصادي والتكيف مع المتغيرات وهي تتواكب مع مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية ومن أهمها التقلبات في أسعار النفط العالمية وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة ودخول الاقتصاد العالمي في موجة من الركود أثر تراجع معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، ولقد توصلت الدراسة إلى استنتاج مهم إلا وهو أن أهداف ومرتكزات الخطة جاءت لتقييم الأداء في الماضي، وما تم من إنجازات في إطار الرؤية المستقبلية 2020 لعام [2]

3- دراسة تقدم بها الدكتور أحمد العثيم بين فيها أن الاقتصاد العماني قد تطور من الكفاف إلى النمو والتطور وبين فيها أن الاقتصاد العماني تطور على مرحلتين، المرحلة الأولى تشمل الفترة من 1970م وحتى عام 1995م والتي تم فيها تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة في عام 1974م والمرحلة الثانية تضمنت اعتماد

(1) امينة رشيد فرحان السعدي، النفط والخطة الخمسية الخامسة وآفاق التحديث في سلطنة عُمان 1995-1996، مجلة الاستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس لسنة 2017.

(2) حاتم بن بخيت الشنفري، خطط التنمية بين المستهدف والمنجز، الجمعية الاقتصادية العمانية، مؤتمر التنمية المستدامة بين التخطيط والواقع(16-17 فبراير 2013.

وبدء تنفيذ الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عمان 2020 المعتمدة في عام 1995م، وخلال المرحلة الأولى ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو(5307) ملايين ريال في عام 1995م محققاً معدل نمو سنوي بلغ نحو(17%) في المتوسط بالإضافة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى (2491) ريالا عمانيا في عام 1995م، كما تميزت هذه الفترة بمعدلات تضخم منخفضة وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة إلى (3287) مليون ريال عماني. وشهدت المرحلة الثانية البدء في تنفيذ الأهداف طويلة المدى للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني وخلال هذه المرحلة تحققت انجازات ملحوظة في الجانب الاقتصادي حيث بلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية في نهاية عام 2006م (13737) مليون ريال عماني، كما بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في نهاية العام نفسه حوالي (1946) مليون ريال عماني، واليوم تشهد السلطنة قيام العديد من المشاريع التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للشباب العماني والتوجه الواضح لرفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي كجزء من السياسة الهادفة إلى إيجاد التنويع المطلوب، إلى جانب تحفيز نمو الصادرات غير النفطية وجذب الاستثمارات الأجنبية ويأتي في هذا الإطار توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول كعامل مساعد لتحفيز عملية نمو الصادرات غير النفطية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السلطنة [3]

المحور الأول/ الاطار المفاهيمي لصناعة النفط ودوره في تطور سلطنة عُمان

أولاً/ تصور شمولي عن قطاع النفط في عُمان

بدء إنتاج النفط في عُمان في النصف الثاني من عام 1967، وقد وصل في عام 1976 إلى (366) الف برميل، ثم زاد تدفق النفط حتى وصل إلى (706) الف برميل يوميا في عام 1980 [4]، ونتيجة للاكتشافات الجديدة ادى إلى أضافة (440) مليون برميل من النفط لعام 1999، وهذا ادى إلى زيادة القاعدة الاحتياطية للبلد[5]، وخلال عام 2000 أزداد حجم الكميات القابلة للإضافة إلى الاحتياطي للاستخراج بمقدار (213) مليون برميل لتصبح(075،4) بليون برميل من مصادر جديدة، حيث اضافت دراسات اعادة التقييم الهندسي (381) مليون برميل وتم تحديد واضافة (192) مليون برميل [6]، ويعد نفط عُمان من النوع الخفيف الممتاز إذ يبلغ متوسط كثافته 37 درجة وفقاً لمقاييس معهد البترول الامريكي العالمية، وتختلف كثافة النفط العماني من حقل لآخر [7].

لم تكن عُمان ولغاية عام 1970 تعرف من صور الطاقة إلا الطاقة المتولدة ذاتياً من الطبيعة، كالشمس وأخشاب النخيل والاشجار. وعلى الرغم من ذلك لم تكن هناك خطط للاستفادة المثلى من هذه المصادر المهمة للطاقة، وقد بدء استخدام الطاقة في رسم ملامح مستقبل البلاد، والاعتماد في عملية التحديث بعد استلام السلطان قابوس بن سعيد عام 1970 مقاليد السلطة، إذ وضع خطة مدروسة لتوظيف عائدات النفط المتوقع

(3) أحمد العثيم، الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني2020، الاقتصاد العماني من الكفاف إلى النمو والتطور، دراسة متاحة على الموقع http: //www. al-jazirah. com/2009/20090616/rj4. htm

(4) سلطنة عُمان: توقعات نفطية متفائلة، مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد193، يناير كانون الثاني، 1980، ص58.

(5) شركة تنمية نفط عُمان، التقرير السنوي، دائرة الشؤون الخارجية، مسقط، سلطنة عُمان، 1999، ص8.

(6) شركة تنمية نفط عُمان، التقرير السنوي، دائرة الشؤون الخارجية، مسقط، سلطنة عُمان، 2000، ص9.

(7) وزارة النفط والمعادن، أهم المنجزات للعشر السنوات الماضية، 1970-1980، المطابع العالمية، سلطنة عُمان، ص25.

زيادتها لتطوير مختلف جوانب الحياة العمانية، وفسح المجال امام المواطن العماني لا يجاد العمل واستقلال الثروات الوطنية، من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد [8].

ثانياً/ صناعة النفط في عُمان

تمر مراحل صناعة النفط بعُمان في ثلاث مراحل، وهي مرحلة النفط السهل ومرحلة الاستخلاص الثانوي للنفط ومرحلة الاستخلاص المعزز للنفط. الأولى يكون فيها الضغط الطبيعي للمكامن النفطية قادراً على ضخ النفط إلى آبار الإنتاج، وعندما يبدأ ذلك الضغط في الانخفاض تبدأ مرحلة الاستخلاص الثانوي وذلك باستخدام ما يعرف بأسلوب الغمر بالمياه. أما المرحلة الثالثة أي الاستخلاص المعزز للنفط، فيقصد بها حالة الاعتماد على أساليب تقنية معقدة لاستخلاص النفط من مكامنه، كما أن شركة تنمية نفط عمان تعدت أيام النفط السهل قبل وقت طويل مما دفعها للجوء للأساليب الأخرى التي تمكنها من استدامة الإنتاج [9].

ويشتمل المشروع على وحدة مركزية لمعالجة المياه بطاقة ثمانين ألف متر مكعب في اليوم بالإضافة إلى مرافق لتحضير مادة البوليمر الكيماوية التي تضاف حبيباتها إلى المياه لحقنها في المكامن النفطية. ومن الناحية التقنية فإن إضافة مادة البوليمر الكيميائية إلى المياه تزيد من لزوجتها مما يساعد على دفع النفط بفاعلية أكثر، وهو ما يزيد بدوره من الإنتاج ليزيد من معدل الاستخلاص النهائي من الحقل. تأتي هذه الجهود في مجال تطوير الثروة النفطية للسلطنة في وقت ما زال النفط يشكل المحرك الأساسي لعجلة التنمية في البلاد كما هو الحال في مختلف الدول النفطية في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. أن القطاع النفطي لا يزال يشكل ما نسبته حوالي 70% تقريبا من إجمالي الدخل بالبلاد [10].

ثالثاً/ منتجات النفط والغاز

الوقود وهو ما نقصد به البترول والديزل للسيارات والوقود الخاص بالسفن والطائرات، تلعب منتجات عديده من النفط والغاز دوراً مهماً في حياتنا. فبعض هذه المنتجات توفر الطاقة المحركة لمصانعنا أو انها توفر الكهرباء التي توفر الاضاءة أو انها تشغل المدفئات أو مكيفات الهواء في بيوتنا ومصانعنا ومستشفياتنا ومكاتبنا. وتحتاج جميع الماكنات سواء كانت بسيطة أو معقدة إلى تشحيم، وعادة ما يتم التشحيم بواسطة منتجات مبنيه على النفط، أن شمع البرافين يزودنا بالشمعات واوعية التعبئة في حين يستخدم الكيروسين في بعض البلدان الاخرى للطبخ فيما تستخدم اسطوانات غاز النفط المسال لأغراض الطبخ في مناطق اخرى من العالم أما القار فيستخدم في تعبيد الطرق كما يستخدم في الاسقف لمنع تسرب المياه منها [11]. وتخلط بعض منتجات المصافي مع كل المواد الكيميائية أو مع بعضها لا نتاج سلع ذات قيمة للمستهلكين. فالنافتا (وهي مزيج بترولي درجة غليانه بين 95-150 درجه مئوية)والغاز الطبيعي والغاز المستخرج من المصافي على سبيل المثال تكون المواد الاساسية لصناعة البتروكيمياويات الحديثة والتي تنتج الأسمدة والمبيدات الحشرية ومزيلات الاعشاب الضارة التي تستخدم للأغراض الزراعية. كما أن صناعة البتروكيمياويات تزودنا بتشكيله واسعه من المواد البلاستيكية التي تستخدم في مصنوعات عده منها –الدلاء والاطباق واللعب وقطع غيار السيارات ويستخدم البلاستيك ايضا في الانابيب التي تستخدم في

(8) هادي حسن حمودي، الفكر الاقتصادي العُماني، وزارة الاعلام، سلطنة عُمان، 1999، ص70.

(9) غريغوري غوس، هبوط اسعار النفط: الاسباب والتبعات الجيوسياسية، مركز بروكنجز الدوحة، قطر، 2015، ص7.

(10) طارق اشقر، النفط العماني وجهود تعزيز الانتاج، متاح على الموقع http: //www. aljazeera. net/news/ebusiness/2010/10/7

(11) نظرة عامة على الاداء الاقتصادي، مجلة المركزي، العدد الرابع السنة29، البنك المركزي العماني، التقرير السنوي، 2004، ص14.

السمكرة وكمواد عازله للكهرباء. كما يستخدم البلاستيك لأغراض التعبئة ويدخل البلاستيك من نايلون وبوليستر واكريليك بعد غزله كألياف في صناعة النسيج. كما نحصل من المواد الكيميائية المستخرجة من النفط على المنظفات التي تستخدم في غسل الاطباق والملابس. ونستخرج منها كذلك المطاط الذي يستخدم في اطارات السيارات إلى جانب تشكيله واسعه من المواد، فيما تشمل العقاقير ومواد التجميل وحتى بعض انواع الاغذية التي نتناولها. ففي عالم اليوم قليله هي المنتجات التي لا تدين بشيء للنفط أو الغاز اللذين تكونا قبل ملايين السنين في باطن الارض [(12)].

أن العديد من الجوانب المرتبطة بإنتاج ونقل النفط والغاز ومنتجاتهما محفوفه بالمخاطر فالإبار يتم حفرها في مكامن ذات ضغط عالي وهناك هيدروكربونات سريعة الاشتعال يتم نقلها وتناولها كما تنتج المركبات السامة مثل غاز ثنائي كبريتيد الهيدروجين كمنتج ثانوي للمعالجة وتولي صناعة النفط والغاز هذه العمليات المحفوفة بالمخاطر الكثير من العناية والاهتمام، لهذا يجب توخي الحذر في مختلف الاوقات، ولعل الاهم من ذلك ضرورة حمايه الانسان من جميع الاخطار وحماية البيئة، إذ كانت صناعة النفط والغاز من بين أكثر الصناعات في العالم التي تتم مراقبتها مراقبه دقيقه ويتم اخذ جوانب الصحة والسلامة والبيئة للعمليات في الحسبان سواء كان ذلك في تصميم وانشاء مرافق الإنتاج أو تحميل الناقلات البحرية أو نقل البترول من المصفى إلى محطة التعبئة وبالطبع تبذل كل الجهود للحيلولة دون وقوع الحادث لكن لو حدث وان وقع الحادث لا قدر الله فتتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الحد من اثارة إلى ادنى الحدود لذلك توضع معدات مكافحه الحرائق والتنظيف جاهزة للاستخدام خلال لحظات من الابلاغ عن وقوع الحادث [(13)].

ولا تولي صناعة النفط والغاز اهتمامها بالآثار المباشرة لعملياتها فحسب بل ايضا بالأثار المستقبلية المترتبة عليها وبالتالي يجري تطبيق معايير صارمه لحمايه الانظمة الايكولوجية المحلية ومنع تلوث موارد المياه المحلية فضلا عن الحد من المخاطر التي تهدد العالم بأسره؛ مثل الاحتباس الحراري العالمي واستنزاف طبقه الاوزون وفي اطار هذه الجهود يسعى القائمون على الصناعة النفطية جاهدين باستمرار من اجل ابتكار طرق جديده للاستفادة من المنتجات الثانوية. وخير مثال على ذلك استخدام المياه المصاحبة للإنتاج بعد تنظيفها في ري المزروعات[(14)].

وتشمل عوائد النفط في السلطنة ايرادات اسهم الحكومة في شركه تنميه نفط عمان والبالغه 60% بالإضافة إلى الضرائب المفروضه على شركات النفط الاجنبيه العامله في البلاد ومع ذلك كان تنويع الصناعات وتشجيع الاستثمارات الخاصه من العناصر المهمة في خطط الاقتصاد العماني، ويعد مشروع الغاز الطبيعي المسال خطوة كبرى لتقليل اعتماد البلاد على النفط وما هذا المشروع إلا تتويج لحمله التنقيب عن الغاز التي بادرت الحكومة إلى تنظيمها في الثمانينات ولا ريب في أن عوائد الغاز الطبيعي المسال تمثل رافدا مهما من روافد الدخل في البلاد حيث من المتوقع أن تساهم بنسبه تكاد تصل إلى 10%من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. ويبلغ احتياط السلطنة المؤكد من الغاز زهاء 28،29 تريليون قدم مكعب وتكفي هذه الكميه بل تزيد عن حاجه توليد الطاقه الكهربائيه في البلاد وحاجه الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ومشروعي الصناعات البتروكيميائية والالمنيوم في ولايه صحار.

---

(12) د. محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية-تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 2001، ص34.

(13) نظرة عامة على الاداء الاقتصادي، مجلة المركزي، العدد الخاص السنة27، البنك المركزي العماني، التقرير السنوي، 2003، ص23.

(14) مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية-الابعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص231.

إذ من المتوقع أن يلبي الغاز الذي يتم ضخه إلى مدينة قلهات حاجه مشروع الأسمدة المزمع اقامته في ولاية صور بالإضافة إلى انه سيشكل مصدرا اضافيا للطاقة لمحطات توليد الكهرباء المحلية والصناعات الصغيرة الاخرى. وتوفر حقول الغاز الكثير من الكميات المنتجة تصل إلى حوالي 23 مليون متر مكعب من الغاز يومياُ والتي تستخدم في تنمية البلاد[15].

أن تنويع مصادر الدخل والخصخصة بحد ذاتهما غير كافيين لضمان تحقيق التنمية المستدامة في البلاد إذ يجب أن تدرك الصناعات العمانية أن عليها أن تأخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالحسبان في كافة ما تسعى اليه ويتعين عليها ايجاد طرقاً تكفل توازن الاحتياجات طويله الامد والمتطلبات قصيرة الاجل[16].

وتتبنى شركه تنميه نفط عمان والشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال بكل اخلاص مبادئ التنمية المستدامة وفي ظل قياده السلطان قابوس بن سعيد وبأشراف وزارة النفط والغاز تسعى الشركتان إلى أن تنفذان انشطتهما بوجه عام بكلفه ماليه فاعله وبطريقه امنه وغير ضارة بالبيئة. فمن خلال الحد من تراكم المخلفات إلى اقصى درجه ممكنه وخفض التكاليف إلى اقصى حدودها تقوم الشركة بزيادة العوائد إلى ابعد حدودها مما يمكن البلاد من اقامه بنيتها الاساسية الضرورية لمواصلة مسيرة تطورها ولكن هناك طرقا اخرى تقوم من خلالها هاتان الشركتان بالمساهمة في تطوير البلاد[17].

فعلى سبيل المثال يخصص جزء كبير من مصروفات شركه تنميه نفط عمان لتدريب العمانيين وصقل قدراتهم حتى يتسنى لهم القيام بدورهم في مجابهه التحديات التي تفرزها انشطه اكتشاف النفط والغاز وإنتاجهما في هذه الايام وتنفق الشركة زهاء 27 مليون دولار سنويا يذهب أكثر من نصفها لتغطيه نفقات الطلبة الذين يدرسون على حساب الشركة على اساس متفرغ لنيل الشهادة الجامعية كما تتكفل الشركة بتدريب طلبه من المجتمعات المحلية داخل منطقه امتيازها للانخراط في دورات فنيه وإداريه مكثفه ودورات في اللغة الإنكليزية بغيه تأهيلهم للعمل ليس في الأنشطة التي تزاولها الشركة فحسب بل ايضا في الأنشطة الاخرى. كما وضعت الشركة مؤخرا نظاما لمسانده مقاولي المجتمعات المحلية دعما للنمو الاقتصادي في البلاد وبنفس القدر جعلت الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال من بين أهم اهدافها وضع وتطبيق برامج تدريب لتطوير قوى العمل العمانية الماهرة ونظرا لحداثه صناعة الغاز في عمان فانه لا يتوفر العدد الكافي من العمانيين المؤهلين للعمل في هذا القطاع. ولذا اخذت الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال على عاتقها رعاية وتطوير برامج تدريب مباشرة أو غير مباشرة من خلال مقاوليها وتركز برامج تدريب في شركه الغاز على صقل مهارات الكوادر العمانية لا عدادهم لشغل مناصب عليا في الشركة. كما تقوم شركه الغاز بتمويل البعثات الدراسية فوق الجامعية للطلبة العمانيين الذين يوفدون للدراسة في الخارج [18].

رابعاً / تطور الصادرات النفطية في سلطنة عُمان

رغم تعقيدات التكوينات الجيولوجية التي يوجد بها النفط العماني وتباين مكامنه بين الأحجار الجيرية المتكسرة والفوالق والطبقات الرملية الدقيقة والصلبة وتكوينات الطبقات الملحية الكبيرة والعميقة، فقد تمكنت سلطنة عُمان من الوصول بإنتاجها من النفط والمكثفات إلى أكثر من 858 ألف برميل في اليوم. يشار إلى أن تصدير النفط العماني بدأ عام 1967 وذلك بعد اكتشافه بكميات تجارية، وتلت ذلك عدة اكتشافات لحقول جديدة فزاد

(15) محمد بن حمد بن سيف الرمحي، العمل من أجل عُمان، شركة تنمية نفط عُمان، مسقط، نوفمبر2000، ص9.

(16) مجلة النفط والغاز في عمان، دائرة العلاقات العامة، شركة تنمية نفط عمان، مسقط، سلطنة عمان، 2000، ص24-29.

(17) عبد الخالق عبدالله، النظام الاقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1993، ص71،

(18) النفط والغاز في عمان، دائرة العلاقات العامة، شركه تنميه نفط عمان، مسقط سلطنة عمان، 2016، ص2

الإنتاج من 333 ألف برميل يومياً ليصل إلى مستواه الحالي. أن النفط هو الذي يضفي الحيوية والقوه على دول الخليج عامة وعمان بصورة خاصة، فضلاً عن أن الدول المتقدمة تزداد ارتباطاً بنفط الخليج ([19])، أن للنفط دور كبير في جهود التنمية في الدول المنتجة للنفط ومنها سلطنة عمان وأطلق على هذه المرحلة بالتنمية الانفجارية، وقد ازدادت من ميزانياتها الانمائية بشكل ملحوظ وقد قامت الدول المنتجة للنفط بتوسيع التكرير للنفط بشكل كبير سواءً لتلبية الاحتياجات المحلية، أو للتصدير وانشأت معامل البتروكيماوية ومعامل تسييل الغاز([20]). ولتقييم هذا المستوى من تطور إنتاج النفط العماني حاليا، لا بد من متابعة سريعة لمتوسط إنتاجه اليومي على مدى السنوات الماضية فنجده سجل ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 1995-2000. ووفقا لتقرير صادر عن وزارة النفط والغاز فقد كان متوسط الإنتاج اليومي 754. 9 ألف برميل في العام 1998، وارتفع إلى 855. 8 ألف برميل عام 2000. بهذه الأرقام التفصيلية يتضح معنى ومدلول تلك الزيادة في متوسط الإنتاج اليومي الذي وصلت إليه عُمان حاليا وبالضرورة أن تكون وراءه جهود أدت للوصول إلى هذا التطوير في الثروة النفطية العمانية. وان لتطبيقات التكنلوجيا والتسهيلات التي تقدمها عمان رغبت الشركات بالاستثمار بالطاقة، من بينها الاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في مجال الاستكشاف والإنتاج وزيادة الاحتياطيات بشكل سنوي عبر الاكتشافات الجديدة ومساعي رفع معدلات الإنتاج بهدف إطالة العمر الافتراضي للحقول. كما أن التسهيلات التي تقدمها السلطنة للشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب وطبيعة اتفاقيات اقتسام الإنتاج التي تتبعها مع تلك الشركات، مما أدى إلى زيادة إقبال المستثمرين الأجانب في هذا المجال وانعكاس تلك السياسات على مستوى زيادة عدد الشركات التي حصلت على مناطق امتياز جديدة([21]).

خامساً/ تنويع الاقتصاد العماني

زادت مساهمة القطاعات غير النفطية مثل السياحة والخدمات والتجارة والصناعة في الناتج الإجمالي، وذلك نتيجة حرص الحكومة على انتهاج سياسة واسعة لتنويع اقتصاد البلاد من أجل تخفيف اعتماد السلطنة على النفط. أن السلطنة وضعت ونفذت خلال السنوات الماضية برنامجا لاستثمارات كبيرة في البنية الأساسية والخدمات والنفط والصناعات التحويلية، لا سيما قطاع صناعة البتروكيماويات الذي يزدهر بصورة كبيرة في ميناء صحار الصناعي وفي صلالة وصور. كما أن مواصلة نمو قطاع النفط وتوسعه خلال الفترة القادمة جنبا إلى جنب تواصل تشجيع تطوير الصناعات التحويلية من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات المختلفة. وقد تنهت عُمان منذ وقت طويل إلى ضرورة تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات، فتبنت استراتيجية تنموية طويلة المدى أطلقت عليها اسم "الرؤية المستقبلية لاقتصاد عُمان 2020". وتهدف تلك الرؤية لتحقيق التوازن الاقتصادي والنمو المتواصل، كما تسعى إلى إجراء تحويل جذري في تركيبة الاقتصاد القومي للسلطنة من حيث تعدد مصادر الدخل بدل الاعتماد وبشكل رئيسي على مصدر واحد غير متجدد وهو النفط. أن تبني استراتيجية عمان 2020 سيؤدي إلى إحداث انخفاض تدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي، مقابل زيادة تدريجية في مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتنخفض حصة قطاع النفط بحلول عام 2020 إلى 9% مقابل

(19) د محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2010، ص206.

(20) د عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي-الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، تشرين الاول/أكتوبر2009، ص205.

(21) طارق اشقر، النفط العماني وجهود تعزيز الانتاج، متاح على الموقع http: //www. aljazeera. net/news/ebusiness/2010/107

ارتفاع حصة قطاع الغاز إلى 10%. كما أن مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية ستشكل وفقا للخطط الاستراتيجية 81% من إجمالي الناتج المحلي، في تحول كبير في التركيبـــة الهيكلية للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد العُماني [22].

المحور الثاني / دور النفط والتطورات الاقتصادية في السلطنة العُمانية للمدة (1995-2000)

أولاً/ التطورات الاقتصادية في سلطنة عُمان للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تناولتها الخطة الخمسية (1996-2000)

1- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لسلطنة عُمان

نلاحظ من خلال الجدول (1) أهم المؤشرات الاقتصادية في سلطنة عُمان والتطورات التي حدثت للمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال مدة الدراسة وهي مدة الخطة الخمسية(1996-2000) [23].

جدول (1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لسلطنة عمان للمدة (1995-2000)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عدد السكان(مليون نسمة)	2,13	2,21	2,26	2,29	2,33	2,4
سعر الصرف مقابل الدولار	3845 .0	0,3845	0,3845	0,3845	0,3845	0,3845
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	13802,9	15277,8	15837,5	14085,57	15710,27	19825,22
عجز الموازنة العامة (مليون دولار)	1247-	685-	104-	976-	1211	1245
نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي%	9	4,5	0,7	6,9	7,7	7,5
انتاج النفط الخام (مليون برميل)	313	324,5	7 .329	328,3	330,3	349,5
الاحتياطي المؤكد من النفط الخام (بليون برميل)	5240	5238	5400	5400	5700	5700
انتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)	6,860	7,274	9,406	10,290	11,560	15,486
الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)	782	807	807	807	807	844

(22) وزارة النفط والغاز، خام الكروم في سلطنة عُمان ومشاركة المواطن في أستغلاله، سلطنة عُمان، 1986، ص10.

(23) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عشرون عاماً من الانجازات، الامانة العامة، دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد (51 و65) مجلة المركزي، العدد الخاص، 1995-2003، ص29.

2- التجارة البينية في سلطنة عمان

اولت سلطنة عمان اهتماماً كبيراً بالتجارة البينية وخاصة في السنوات الاخيرة لغرض تنشيط الصادرات وتنمية حركة التجارة البينية بعد انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويبين الجدول (2) إلى أن قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية +الواردات البينية) لعام 2000 بلغت ما يقارب(5،25) مليار دولار بعد أن كانت 4،23 عام 1995 وهذا يدل على تحسن الاداء في حجم التجارة الخارجية البينية لسلطنة عمان مع باقي الدول العربية، ويعود هذا إلى تحسن متوسط دخل الفرد العماني بسبب زيادة عوائد الايرادات النفطية ([24])

جدول (2) قيمة ونمو التجارة العربية البينية لسلطنة عمان مع باقي الدول العربية للمدة (1995-2000)

البيان	القيمة (مليار دولار)				معدل التغيير السنوي%			
	1				2			
	1995	1997	1999	2000	1995	1997	1999	2000
حجم التجارة العربية البينية	23,4	26,8	28	25,5	5,1	6,0-	4,5	19,9
الصادرات العربية البينية(فوب)	15,7	13,9	14,3	17,9	6,9	-11,8	3,5	24,9
الواردات العربية البينية(سيف)	12,8	12,9	13,6	15,6	2,9	1,0	5,5	14,6

المصدر/ الحقل (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، 1995-2000، ص354. متاح على الموقع http://www. amf. org. ae/ar

الحقل (2) من احتساب الباحث بالاعتماد على المصدر اعلاه.

3- استثمار الأموال النفطية

من الضروري جداً في البداية أن نحدد كيف تستغل البلدان المصدرة للنفط مكاسبها النفطية، ونظراً لأن عمليه بحث ووسائل التنمية المحلية هي التي تسير المشكلة المتعلقة بنوعية المعايير اللازم تطبيقها على التعريف المناسب للاقتصاديات النامية، ونظراً لأن التنمية الاقليمية هي المجال الذي سنطرح فيه المزيد من الفرضيات والاستنتاجات المتعلقة بالدوافع فان الميدان المنطقي للتحقق من هذا التصرف هو ميدان الاستثمارات الخارجية لبلدان الاوبك والجدل القائم هنا طبقا للمعايير المصرفية والاستثمارية أن المستثمر من مجموعه الاوبك في الخارج قد تصرف بوجه عام على انه رجل اقتصاد على المدى القصير يسعى للحفاظ على القيمة الحقيقية لأمواله وزيادة فوائده اذا امكن بطريقه فعاله واسلوب مستمر التطور. أن مشكلة التصرف بفوائض الاوبك اضافه إلى مشكله ما يمكن إنفاقه في الوقت الحالي تخص بالطبع تلك البلدان ذات القدرة الامتصاصية الضعيفة واصبحت مساله محافظ الاوراق المالية حول مكان استثمار الثروة، المشكلة القياسية الهامة وكما هو الحال بالنسبة لأي مستثمر دولي

(24) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، 1995-2000، ص354. متاح على الموقع http: //www. amf. org. ae/ar

فانه سيفترض بالأساس أن مستثمري الاوبك يريـــــدون الحصول على اصول حقيقيه لا تهبط قيمتها على مدار الزمـــــن مقابل مدخـــــراتهم وهم يريدون ضمانات ضد([25]):

1. الخسارة في السيولة النقدية
2. مخاطر أسعار التبادل
3. تدهور القيم الحقيقية بسبب التضخم
4. خطر الاختلاس والمصادرة
5. (الانظمة أو اللوائح السلبية للسلطة المركزية) (كالقيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال والعوائد والفوائد) وازدادت مشكلتهم الاستثمارية تعقيدا بسبب المسؤولية المالية الجديدة الهامة لمديري المحافظ المالية وكذلك بسبب المشاكل التنظيمية ضمن أسواق الدولار الاوربية والمؤسسات المالية الدولية. والحل المتطرف بالطبع أن يترك النفط في الابار ولا يستخرج إلا بالقدر الذي يكفي لحاجه التنمية المحلية والاقليمية. أما الحل الوسط فيكون في تحديد الإنتاج والاستفادة من الخبرات التي توفرها بعض الفوائض النفطية مما يبعد خطر انخفاض قيمه النفط المخزون أو خطر احلال بديل للطاقة بسبب زيادة السعر، وذلك لأن اعضاء الاوبك من ذوي القدرة الامتصاصية العالية سيكونون أكثر استعداد لتعويض الفرق في إجمالي الطاقة الإنتاجية للنفط [(26)].

4- التنمية المحلية:

ان اعتماد اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط على القطاع النفطي ومنها سلطنة عُمان، مع الادراك بان موارد النفط في المنطقة ستنفذ في النهاية، قد هيأ لتنميه الاقتصاديات المحلية الأكثر تنوعا القدرة على إنتاج أموالها للاستثمار وجعل منها الهدف الأول، وبوجه عام يبدو أن الانظمة الحالية ملتزمة بهذه التنمية بالسرعة الممكنة من اجل تجنب أي اضطراب اجتماعي أو سياسي. وكذلك ايضا من اجل الحصول على أفضل سعر لنفطهم لتعرضهم لمخاوف مزدوجة من انخفاض الطلب على نفطهم والذي أنذر به ارتفاع الأسعار وايجاد البديل الممكن لمصادر الطاقة. وكما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية فان اعضاء الاوبك سيلتزمون بالتنمية عن طريق التوسع في الصناعة وتكويناتها الاساسية والتحديث الزراعي. وفي الوقت الذي افترضت فيه نظريه التنمية التقليدية بان نقص راس المال هو العامل الرئيسي في اعاقه التنمية الاقتصادية فان القدرة الامتصاصية قد برزت كعامل رئيسي في تشكيل امكانيات حركه التنمية في بعض البلدان المصدرة للنفط.

ويختلف اعضاء الاوبك بصورة كبيرة بالنسبة لحاجاتهم إلا انهم ينقسمون بوجه عام إلى فئتين الفئة الأولى المنتجون ذو الافق القصير والطموحات القديمة والاهداف السريعة والذين يمتازون بتعداد سكاني كبير قادر على امتصاص العوائد بسرعه في مطالبهم الإنمائية ليصبحوا من المراكز الصناعية مثل اندونيسيا ونيجيريا وإيران والجزائر وفنزويلا والفئه الثانية، فئة المنتجين من ذوي الافاق البعيدة والتعداد السكاني الضئيل والتكوين الاساسي والامكانيات الإنمائية البسيطة مثل المملكة العربية السعودية وليبيا. وبحثت الدراسات التي اجريت على العديد من البلدان المكونات الخاصة للقيود التي تعيق القدرة الامتصاصية، فالمملكة العربية السعودية مثلا تعاقدت مع البنك

(25). ابراهيم عويس، الاموال النفطيه والتنميه الاقتصاديه والاقليميه، مجله دراسات الخليج والجزيرة العربيه، العدد الثالث عشر السنه الرابعه، 1978، ص20.

(26) نفس المصدر،، ص25.

الدولي لإجراء دراسة لمشاكل اليد العاملة لديها وصيغه خطه شامله لتنميه ثرواتها البشرية، ومن ناحية اخرى فان محدودية اليد العاملة وبوجه خاص النقص في المهارات والتعليم ادى إلى اعاقه التقدم نحو التحديث وقد تؤدي إلى تحديد مقدار استيعاب الواردات. والمشكلة الاخرى المتعلقة بالتنمية المحلية تتعلق بالتقنية والبلدان الفقيرة حاليا تستفيد من الاقتصاديات ذات المقاييس لا نها تتيح لها الوصول إلى المخزون الهائل من التقنية الغربية. ولسوء الحظ فان العائق الكبير لاستخدام تلك التقنية يكمن في عدم مناسبتها للظروف الاقتصادية أو الجغرافية في معظم البلدان الفقيرة [27]. ونفس شيء يمكن أن يقال بالنسبة للمرافق التعليمية كما أن نموذج المؤسسات الغربية سيكون في النهاية مسئولا عن توجيه التخطيط الانمائي. ومن اجل القاء بعض الضوء على نواح معينه من التنمية المحلية فيما يتعلق بالتنمية الاقليمية فقد يكون من المناسب دراسة الخبرات الريادية للكويت التي اكتسبها تاريخها الطويل في الفوائض النفطية لقب المستثنى من القاعدة ومن الممكن وصفها ايضا بانها سابقه لزمانها ويعتبر القطاع الخاص في الكويت نسبيا من أكبر القطاعات في الشرق الاوسط حيث تتحكم القرارات الحكومية بصورة مباشرة بحوالي 50%من مجموع الاصول وحازت الكويت ايضا على أكبر فرصه لبناء الهيكل الاساسي المحلي إلا انه يبدو بالرغم من التنبؤات حول زيادة معدلات الامتصاص لدى الاوبك أن الكويت قد وصلت إلى مستوى التشبع في فرص الاستثمار المحلية وانه في النصف الأول من عام 1975 حدث انخفاض في نسبه العوائد النفطية المستثمرة محليا بينما زادت نسبه الاستثمار الخارجي من 37%-45%، واصبحت الكويت من أكثر البلدان فعالية في منظمه الاوبك من حيث الاستثمار الخارجي المباشر وبالرغم من رد الفعل القوي الذي لاقته لدى بلدان التعاون والتنمية الاقتصادية فان اظهار فعالية الخبرات الكويتية في هذه التجربة وفي التجارب الاستثمارية الاخرى سيكون لها في النهاية تأثير على مناخ استثمار الاوبك المدروس ذي المستقبل القريب نسبيا [28]. وعلى أي حال فان من الممكن أن يشتمل نشاط القطاع الخاص على انواع تحويلات الاصول كما أن اعتبارات العملة العربية المبينة بالإصدار قد تكون مضلله. وقد تم توثيق المضاربة في سوق العقارات والاسهم ومن بين مبلغ 3-5،2 بليون دولار التي تساوي الاصول الخارجية التي تمتلكها الكويت فان جزءا قليلا منها نسبيا في صورة أسهم ومن المحتمل أن يكون جزء كبير منها على صورة اوراق ماليه خارجيه وودائع مصرفيه اوربية بينما الغالبية منها على صورة استثمارات مباشرة في العالم العربي والاسلامي وأكبر مثال بارز على ذلك تدفق الأموال الكويتية لشراء العقارات في بيروت. ومن وجهه نظر مدراء استثمار الاوراق المالية فان هذه المضاربة التي تؤدي إلى رفع أسعار الاراضي وأسعار الاصدارات تزيد من نسبه الفائدة بأعلى حد إلا انه من وجهه نظر التنمية الاقليمية فأنها ضارة وغير مرغوبة لأنها تزيد من تكاليف المشاريع الأولية التي تزيد من القدرة الإنتاجية. لذا فان من الضروري الفصل بحذر بين عمليات هذه الشركات الاستثمارية وبين عمليات صناديق التنمية العربية والمؤسسات المالية التابعة للأوبك وان يكون النقاش حول تأثيراتها على التنمية الاقليمية مقصورا على الحالات التي يكون فيها استثمارا حقيقيا كما هو محدد حسب الشروط الاقتصادية [29].

(27) دائرة العلاقات العامة، شركة تنمية نفط عمان، مجلة النفط والغاز في عمان مسقط، سلطنة عمان، 2000. العدد السادس، ص32.

(28) دائرة العلاقات العامة، شركة تنمية نفط عمان، مجلة النفط والغاز في عمان مسقط، سلطنة عمان، 2000، العددالخامس، . ص45.

(29) وزارة الاعلام، عُمان99، المطابع العالمية، سلطنةُ عُمان1999، ص150.

5- الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف

وتشير البيانات إلى أن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للسلطنة قد زاد بمعدل 3،6%في عام 1995 مقابل 8،1%في عام 2000 حيث زادت القيمة المضافة لقطاع النفط (النفط الخام والغاز الطبيعي) بنسبه 5،6%بينما زادت القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية مجتمعه بنسبه 1،6%وبصفه خاصه الأنشطة الصناعية غير النفطية التي زادت قيمتها المضافة بنسبه كبيرة بلغت 2،15% مدفوعة بالتحسن الذي شهده نشاط قطاعات الغاز وامدادات الكهرباء والمياه والانشاءات [30].

وعلى صعيد التوظيف (العمالة)يشير التقرير إلى أن عدد العاملين في المؤسسات الحكومية قد زاد بنسبه 7،3%ليصل إلى 045،123 في عام 2000، حيث زاد عدد العمانيين بنسبه 3،6% ليصل إلى 076،99 فردا، بينما انخفض عدد غير العمانيين بنسبه 7،5 % ليصل إلى 969،23 فردا ولقد أسفر ذلك عن زيادة نسبه عدد العمانيين من 6،78%من إجمالي عدد العاملين في عام 1995 إلى 5،80% من إجمالي عدد العاملين في عام 2000 الامر الذي يعكس سياسة العمانيين. ولقد ارتفع إجمالي عدد العاملين بالقطاع الخاص المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبه 6،13% ليصل إلى 816،74 فردا عام 1995 من 879،65 فردا في عام 2000 بينما ارتفع عدد العمال الاجانب العاملين في القطاع الخاص بنسبه 9،5%ليصل إلى 643،579فردا في عام 2000 من 477،547 فردا في عام 1999 [31]

6- الايرادات النفطية

بلغ صافي ايرادات النفط 1836 مليون ريالا عمانيا (تمثل 6،70%)من إجمالي الايرادات المتوقعة أي بزيادة تبلغ نسبتها 9،0%عن مستواه في موازنه عام 1999م حيث تم في موازنه عام 2000م اعتماد سعر 20 دولارا للبرميل كأساس لحساب تقديرات الايرادات النفطية بمعدل إنتاج قدرة 763 الف برميل يوميا هذا ولقد بلغ صافي ايرادات النفط الفعلية 5،2009مليون ريال عمانيا خلال الفترة يناير –نوفمبر 2000م وذلك بعد تحويل مبلغ 100 مليون ريال عمانيا إلى صندوق الاحتياطي العام للدولة ومبلغ (5،45) مليون ريال عمانيا إلى تخصيص الاحتياطي النفطي والذي نتج عن ارتفاع متوسط أسعار النفط فوق 18 دولار للبرميل كما اعتمد عند اقرار موازنه عام 2000م وبذلك شكل جمله ايرادات النفط ما نسبته (3،74)من إجمالي الايرادات خلال الفترة يناير –نوفمبر 2000م وذلك بالمقارنة بنسبه (9،75)في نهاية نفس الفترة من عام 1999[32].

7- ايرادات الغاز الطبيعي

ارتفعت ايرادات الغاز الطبيعي بنسبه 4،2%لتصل إلى 85 مليون ريالا عمانيا في موازنه عام 2000م بالمقارنة بمبلغ 83مليون ريالا عمانيا في موازنه العام 1999 وهذا ولقد بلغت الايرادات الفعلية للغاز الطبيعي 9،85مليون ريالا عمانيا خلال الفترة يناير-نوفمبر2000م بالمقارنة بمبلغ 5،41مليون ريالا عمانيا خلال الفترة نفسها من عام 1999م اي بزيادة بلغت نسبتها 41. 9% وفيما يتعلق بقطاع الغاز فان هناك شقا علويا تم تمويله بالاقتراض ويتم سداد تكلفته من العائدات وفيما يتعلق بالشق السفلي الخاص بالتصدير للخارج فقد بدأت السلطنة تحصل على الارباح

(30) اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، السياسات التخصصية في سلطنة عمان، 1999، ص23.

(31) شركة تنمية نفط عُمان، التقرير السنوي، دائرة الشؤون الخارجية، مسقط، سلطنة عُمان، 1999، ص25.

(32) شركة تنمية نفط عُمان، التقرير السنوي، دائرة الشؤون الخارجية، مسقط، سلطنة عُمان، 2000، ص34. .

وسوف تستمر في دفع اقساط الشق العلوي، وبعدها تكون جميع العوائد للدولة حيث تحصل على 51%من الارباح [33]

8- المالية الحكومية

وعلى صعيد المالية العامة يشير تحليل الإحصاءات المبدئية إلى أن موازنه عام 2000 قد اسفرت عن تحقيق فائض فعلي بلغ 1،119مليون ريالا عمانيا بالمقارنة بعجز قدر بمبلغ 400 مليون ريالا عمانيا في الموازنة الاصلية. ويعزى هذا الفائض بصفه اساسيه إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط عما كان مقدرا ففي حين قدرت الايرادات على اساس افتراض أن متوسط أسعار النفط عمان يبلغ 20 دولارا للبرميل فقد بلغ المتوسط الفعلي لأسعار نفط عمان 84،27دولارا للبرميل في عام 2000م ولقد شكل هذا الفائض (بعد التحويل إلى صندوق الاحتياطي العام للدولة) ما نسبته(4،1%) من إجمالي الناتج المحلي للسلطنة في عام 2000م بنسبه 2،26%مما كان مقدرا في الموازنة الاصلية،وبنسبه (3،5%) عن مستواها الذي تحقق في عام 1999 بالنسبة لوسائل التمويل فلقد مكنت الايرادات الكبيرة الحكومة من تمويل الزيادة في الإنفاق العام دون تحقيق عجز فلقد زادت المصروفات الاستثمارية بنسبه (3،19%) بالمقارنة بزيادة بلغت نسبتها 1،4%في المصروفات الجارية ولقد ظل نصيب المصروفات الجارية من إجمالي الإنفاق العام كما هو عند(3،70%)، وتوجد دلائل على حدوث اعاده هيكله لديون السلطنة حيث تم سداد مبلغ (2،159) مليون ريالا عمانيا لحساب القروض الخارجية بينما بلغت قروض الحكومة (4،170) مليون ريالا عمانيا من خلال اصدار سندات التنمية الحكومية خلال عام 2000[34]

9- ميزان المدفوعات

أشارت البيانات بخصوص العلاقات الاقتصادية الخارجية أن ميزان المدفوعات الكلي لسلطنة عمان قد حقق فائضا في عام 2000م وللسنه الثانية على التوالي، الامر الذي ادى إلى زيادة مقابله في احتياطات البلاد من العملات الاجنبية، فلقد حقق الميزات التجاري (السلع)فائضا بلغ(2147) مليون ريالا عمانيا في عام 2000م غير أن العجز في موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية قد ادى إلى انخفاض فائض الحساب الجاري إلى (556) مليون ريالا عمانيا يمثل نحو 7،6%من إجمالي الناتج المحلي للبلاد وسجل الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق إلى الخارج بلغ نحو(220) مليون ريالا عمانيا وهو يمثل انخفاض في الخصوم الخارجية وزيادة في الاصول الاجنبية للسلطنة ولقد اسفر ميزان المدفوعات الكلي بعد اخذ بند السهو والخطأ في الحسبان عن فائض بلغ (257) مليون ريالا عمانيا منه مبلغ(112) مليون ريالا عمانيا يمثل زيادة في احتياطات النقد الاجنبي للبنك المركزي العماني والمبلغ الباقي وقدرة (145) مليون ريالا عمانيا ادى إلى زيادة اصول صندوق الاحتياطي العام للدولة[35].

(33) شركة تنمية نفط عُمان، التقرير السنوي، دائرة الشؤون الخارجية، مسقط، سلطنة عُمان، 1999، ص23.

(34) وزارة الاعلام، عُمان99، المطابع العالمية، سلطنة عُمان1999، ص145،

(35) وزارة الاعلام، عُمان99، المطابع العالمية، سلطنة عُمان1999، ص147،

المحور الثالث /الخطة الخمسية ودور النفط في تحديث الاقتصاد العُماني

أولاً/ الخطة الخمسية الخامسة 1996-2000

كانت الخطة الخمسية الخامسة هي الخطة الأولى التي تم وضعها في إطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام 2020 فقد شكلت نقطه فاصله بين مرحلتين من مراحل العمل التنموي إذ عدت مرحله انتقاليه عملت فيها السلطنة على تنفيذ محاور والسياسات المعتمدة لتحقيق التوازن الاقتصادي والنمو المستمر، وبذلك تمت صياغة اهداف الخطة بشكل يتناسب مع استراتيجية تلك الرؤى على النحو الاتي [36]:

1- التركيز على تنميه المواد البشرية عبر النهوض بسياسات التعليم العام والجامعي والتأهيل والتدريب المهني وتهيئه الخدمات الصحية.
2- تنويع مصادر الدخل القومي من خلال رفع حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (68%) بنهاية عام 2000.
3- تشجيع الاستثمارات الخاصة والاجنبية ورفع حصة استثمارات القطاع الخاص من إجمالي استثمارات الخطة إلى نحو (3،53%) لتدعيم فرص نجاح استراتيجية التنمية المرتكزة على نشاط القطاع الخاص.
4- تنفيذ برامج تخصيص المشاريع الخدمية على وفق السياسات والضوابط الموضوعة لها.
5- تحقيق التوازن بين الايرادات والاستخدامات الحكومية وصولا إلى التكامل والتوازن بحلول عام 2000.

سعت الخطة إلى تحقيق معدل نمو سنوي بنحو (5،4%) في الناتج المحلي الإجمالي واكدت رفع مساهمه قطاعات الزراعة والاسماك والكهرباء والتشييد في الناتج المحلي.

بلغت ايرادات الخطة زيادة قدرها 17%عن ايرادات الخطة الرابعة وشكلت الايرادات النفطية (9،73%) من جملة الايرادات في حين سجل عجز الموازنة بنحو (538) مليون ريال عماني سعت السلطنة إلى تجاوزه مع نهاية الخطة واما من الناحية الاستثمارية فقد وصلت الاستثمارات التي عدتها السلطنة للخطة إلى (7283) مليون ريال عماني بزيادة قدرها (86%) عن الخطة الخمسية الرابعة وكان نصيب القطاع الخاص العماني الجزء الاكبر منها.

ثانياً/ الخطة الخمسية الخامسة 1996-2000 التخطيط والتنفيذ:

في اطار خطة التنفيذ للمرحلة الثانية للتنمية اضافت السلطنة مناطق جديده لعمليات الكشف والتنقيب عن النفط عن طريق استخدام اجهزة حفر متطورة ومسوحات مغناطيسيه جويه كما استمرت بتشجيع الشركات العالمية للتنقيب في اراضيها ففي عام 1996 وقعت السلطنة اتفاقيات نفطيه مع شركات عالميه جديده فقد وقعت مع كل من شركه فيلبس وشركة ترايتون وشركه اركو الامريكية للبحث والتنقيب عن النفط في اراضي السلطنة، وفي الوقت ذاته قامت الشركات العاملة بتوسيع المنشآت الهندسية المرافقة لعمليات الإنتاج في حقل جبال وحقل نمر وانشاء محطه جديده لحقل سداد فضلا عن قيامها بحفر 309 بئر استكشافيه اغلبها ابار افقيه([37]).

ادت الاتفاقيات الجديدة التي عقدتها السلطنة وعمليات تطوير الحقول إلى زيادة الإنتاج إذ بلغ متوسط الإنتاج(882)الف برميل يوميا في حين وصل الاحتياطي العام إلى 32،5مليون برميل عام 1996م. وبذلك ظلت السلطنة تستهدف في استراتيجيتها التنموية الثانية تنويع مصادر الدخل لتقف إلى جانب الايرادات النفطية والحد من الاعتماد عليه كمصدر اساسي للدخل ولضمان عمليه التحديث والبناء عملت على توظيف الجزء الاكبر من

(36) (36) وزارة الاعلام، عمان 96، ص132.

(37) 1وزارة الاعلام، عمان 97، ص140-147

المردودات النفطية في تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية التي عولت عليها السلطنة في عمليه تنويع مصادر الدخل وهذه القطاعات هي الاتية ([38]):

- **القطاع الصناعي:**

1- القطاع العام:

شكل قطاع الصناعة احد ابرز القطاعات الداعمة للاقتصاد العماني لتنويع مصادر الدخل بعد أن دعمت خطط التنمية المتتالية هذا القطاع على اقامه المشاريع الصناعية الصغيرة إلا أن الاستراتيجية الصناعية للسلطنة اتجهت مع خطط التنمية الخامسة إلى تشييد عدد من الصناعات الثقيلة واقامه مناطق صناعيه جديده تعتمد على الغاز الطبيعي الذي تنتجه في تشغيل تلك الصناعات إلى جانب مجمع الغاز الطبيعي المسال الذي باشرت السلطنة بإنشائه خلال هذه الخطة بهدف تصدير الغاز واخذت بالعمل على اقامه مشروع الاسمدة الكيمياوية (الامونيا) ومشروع مجمع البتروكيمياويات فضلا عن مصهر للألمنيوم الذي يصل إنتاجه السنوي إلى 480 الف طن ومشاريع إنتاجيه اخرى للحديد والمنغنيز. وكان للصناعة دور كبير في مسيرة التطوير الصناعي الذي تتطلع اليه سلطنة عُمان من اجل توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليل سيطرة القطاع النفطي عليه، فضلاً عن الاثار والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يخلقها وجود قطاع صناعي متطور يهيئ فرص العمل المجزية للأيدي العاملة الشابة التي تتطلع بالأمل لمستقبل اقتصادي مزدهر وتطوير اجتماعي شامل خلال الاعوام القادمة [(39)]

بعد النجاح الذي حققته المناطق الصناعية في تطور الصناعة عادت السلطنة من خلال الخطة الخامسة بإقامه مناطق صناعيه جديده ومنها منطقه صور الصناعية بولاية صور الشرقية ومنطقة البريمي الصناعية في محافظه البريمي التي تحتل موقعا استراتيجيا إذ توفر للمستثمرين امكانيه تسويق منتجاتهم عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية بين السلطنة ودوله الامارات العربية المتحدة التي تعد أهم الشركاء التجاريين للسلطنة إلى جانب تهيئه فرص للمستثمرين الراغبين في دخول السوق المحلية وأسواق الخليج العربي واسيا الوسطى. عندها اصبحت المناطق الصناعية تضم (118) مصنعا منتجا (27) مصنعا تحت الانشاء (102) مشروع صناعي اخذت السلطنة بدراستها تمهيدا لإنشائها وهناك عدد من المصانع تم تشييدها خارج المناطق الصناعية قدمت لها السلطنة التسهيلات التي قدمتها للمصانع التي شيدت في نطاق المناطق الصناعية. كان من نتيجة التطور الصناعي ارتفاع قيمه الصادرات الصناعية إلى 266مليون ريال عماني بعد أن كانت (5،186) مليون ريال عماني عام 1995م وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع عام 1996حوالي 69الف بين موظف وعامل مقابل (33) ألف وافد وبلغت نسبه الايدي العاملة الوطنية (6،68%) من إجمالي عدد العاملين البالغ عددهم (102) ألف عامل وخلال السنوات اللاحقة للخطة تزايدت اعداد الملتحقين في القطاع الحكومي إلى 82 ألف عامل عماني مشكلين نسبه (5،74%) من إجمالي عدد العاملين البالغ عددهم 110 الاف [(40)].

حرصت السلطنة على تشجيع دور القطاع الخاص ودفعه للقيام بدور أكبر في ادارة عملية التنمية فقد اتجهت استراتيجيتها في ظل ما اكدته الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني التركيز على اتاحه فرص استثماريه واسعه

(38) عُمان. . سعي حثيث لتطوير صناعي شامل، مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد209، يونيو/ حزيران، 1980، ص49.

(39) نفس المصدر، ص53.

(40) زارة التعليم العالي، سلطنة عمان، سلسله محاضرات الاقتصاد العماني، ص48.

للقطاع الخاص من خلال امتلاك المشاريع العامة القائمة كليا أو جزئيا وتنفيذ مشاريع جديده في مجالات كانت تعد حكرا على القطاع العام ابتداء من تمويلها ومروراً بأنشائها وانتهاء بتشغيلها فقد تم الاخذ بأعاده هيكله بعض المؤسسات الحكومية ودراسة جدواها الاقتصادية. تمهيدا لخصخصتها بعد أن تمحورت استراتيجية التنمية طويله الاجل على اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص عن طريق خصخصة المشاريع الحكومية وتحويل المنشآت القائمة إلى القطاع الخاص من اجل تحقيق المكاسب الاتية [41]:

1. زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتحسين مستوى جودة السلع والخدمات ورفع مستوى الإنتاج بالمنشئات الممولة
2. تحقيق عوائد ماليه للسلطنة تساعد في تحسين ميزان المدفوعات إذ أن تخصيص المنشآت يؤدي إلى توفير موارد ماليه اضافيه للدولة تؤدي إلى تخفيض العجز المالي في ميزانيتها العامة.
3. توسع قاعده المستثمرين المحلين وتنشيط حركه التعامل في سوق مسقط للأوراق المالية.
4. تشجيع استغلال المدخرات المحلية وتشجيع عوده الموجودات العمانية من الخارج لتوظيفها في الداخل
5. اتاحه الفرصة امام القطاع الخاص لزيادة خبرته على ادارة المشاريع الكبيرة
6. خلق شواغر وظيفيه لتوظيف الملاكات المحلية (الوطنية) إذ أن اقامه أو توسيع طاقه إنتاج أي مشروع يحتاج إلى ملاكات جديده ما يعطي الفرصة للملاكات المحلية أن تعمل في هذه المنشآت.
7. التغيير في اسلوب الادارة للمنشئات العامة(الخصخصة) لما تتصف به ادارة القطاع الخاص من سهوله ويسر واقل قدر من الروتين.
8. التشجيع على تمليك العاملين لاسهم المنشئات التي يعملون بها لزيادة انتمائهم لها([42]).

اما أهم المشاريع التي قامت السلطنة بخصخصتها ضمن الخطة الخمسية الخامسة فهي معظمها مشاريع البنيه الاساسية وتضم مشاريع في مجالات الطاقة والصرف الصحي ومحطات تحليه المياه ومشاريع الطرق البديلة [43].

كما اولت السلطة اهتماما خاصا لبرنامج التخصيص هدفه التخفيف من ارتباط الاقتصاد العماني بالإنفاق الحكومي وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وتوفير بيئة تنافسيه لرفع كفاءة الاقتصاد العماني وزيادة مساهمه القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مشاركته في تنفيذ مشاريع صناعيه متطورة مستنده إلى استخدام الغاز([44]).

2- النشاط التجاري

عرف العمانيون التجارة منذ القدم وحملت سفنهم وقوافلهم عبر الطرق الملاحية ومنها طريق الحرير، وهو ما اوجد صلات طيبه وتفاعل حضاري وثقافي واسع ومستمر بحكم الموقع الاستراتيجي للسلطنة واستمرارا لهذه الخبرة الطويلة ورغبه منها في استثمار الموقع المتميز لها فقد سعت منذ بداية نهضتها الحديثة إلى استعاده الاهمية التي طالما مثلتها التجارة للاقتصاد العماني. وظفت السلطنة موقعها الجغرافي لتصبح مركزا عالميا للتجارة والخدمات واعادة التصدير لامتلاكها موانئ تجارية عديده بعد أن قامت بتطويرها وتحديثها والارتقاء بها وجعلها قادرة على القيام بالدور

(41) المصدر نفسه، ص103

(42) وزارة الاعلام، عمان97، ص168

(43) -مسعود ظاهر الاستمراريه والتغير، ص235.

(44) اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، السياسات التخصصيه في سلطنة عمان، المصدر السابق، ص23.

الذي انشئت من اجله، فازدادت المصانع العمانية التي تمر منتجاتها مرورا حرا إلى دول مجلس التعاون إلى (32)مصنع وشركه عمانية[45].

الجدول (3)يوضح النشاط التجاري الإحصائي للسلطنة مع المجموعة الاسيوية للمده (1995-2000)

السنه	الصادرات	%	الاستيرادات	%
1995	139970	%23	496356	%22
1996	152691	%25	568043	%25
1997	190311	%31	594859	%26
1998	125014	%21	638193	%27
1999	136011	%21	854327	%28
2000	157021	%22	957876	%29

المصدر/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، 1995-2000، ص354. متاح على الموقع http://www. amf. org. ae/ar

يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبه صادرات السلطنة عام 1996بالمقارنه مع 1995 من 23%الى 25%

الجدول (4) يوضح النشاط التجاري الإحصائي للسلطنة مع المجموعة الاوروبية للمده (1995-2000)

السنه	الصادرات	%	الاستيراد	%
1995	22823	14,3	479018	**22,6**
1996	33663	21,1	473908	**22,3**
1997	53459	33,6	502298	**23,7**
1998	49365	30,9	663386	**31,3**
1999	50657	%7 .31	678543	**%9 .31**
2000	**55432**	**%2 .32**	**715432**	**%34,5**

المصدر/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، 1995-2000، ص354. متاح على الموقع http://www. amf. org. ae/ar

اعطيت الأولوية للمنتجات العمانية في مشتريات الهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية وان السلطنة بذلت جهوداً لزيادة الاقبال على المنتجات المحلية في السوق الحر من خلال الندوات والمشاركة في الأسواق الاقليمية والعالمية كما شارك القطاع الخاص بنسبه 53%في تمويل وتنفيذ الحملات الترويجية للسلع المحلية عن طريق المركز العماني لترويج الاستثمار وتنميه الصادرات العمانية الذي استحدثته السلطنة بموجب القرار رقم (59) لسنه 1996 ويعد هذا المركز مؤسسه عامه تتمتع بشخصيه اعتباريه واستقلال إداري ومالي ويتبع وزارة التجارة والصناعة وتشمل انشطته الترويج للسلطنة والعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية ودراسة الأسواق الواعدة للمنتجات والصناعات العمانية باعتمادها الممثلين الدوليين للمركز والمنتشرين في دول العالم المختلفة، يهدف المركز إلى تحقيق الاتي [46]:

(45) محمد فخري الطنبور وجمال بن عبد الله النعيمي، سلسله عظماء دخلوا التاريخ جلاله السلطان قابوس بن سعيد، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص183.

(46)وزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، سلسله محاضرات الاقتصاد العماني، ص67.

1. توسيع اختيارات مساهمه القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في السلطنة.
2. متابعه حريه التبادل التجاري
3. تعزيز الاستقرار النقدي بالسلطنة
4. القدرة على تبادل المنتجات والخدمات
5. العمل على حريه المنافسة، وتعزيز اللوائح وتسهيل الاعتماد على الايدي العاملة والإجراءات التجارية[47]

اما على الصعيد الداخلي فقد كان لاستقرار السلطنة واحتوائها على شبكه من طرق المواصلات الاثر الواضح في اتساع النشاط التجاري ففي عام 1996تم تسجيل 8389مشروعا تجاريا لدى امانه السجل التجاري اشتملت على مشروعات فرديه وشركات تضامنيه ومحدودة المسؤولية وشركات مساهمه عامه كان من بين هذه المشاريع 4822مشروعا خارج العاصمة مسقط و3567مشروعا داخل العاصمة وبلغ عدد السجلات التجارية فيها 3736سجلا تجاريا وتعود هذه الزيادة في السجل التجاري إلى تطور مجموعه القوانين المؤثرة على النشاط التجاري وتخفيض ضريبة الدخل على الشركات وتبسيط الإجراءات الخاصة بالسجل التجاري.

ونتيجة لهذه التطورات تم تسجيل 445 وكاله تجاريه جديده وتجديد 99 وكاله وصدور 514 علامه تجاريه واعتماد 3420 شهاده منشأ للسلع الوطنية المصدرة إلى مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغت قيمتها (6،20) مليون ريال عماني بحلول نهاية عام 1996 ([48]).

واما المعارض التجارية، فأنها بغلت 75 معرضا عام 1996 منها 34 معرضا في مركز عمان الدولي للمعارض [49]،وهي بذلك تكون أكثر من ثلاثة اضعاف المعارض التي تم تنظيمها في عام 1994،والتي بلغت (11) معرضا فقط ([50])

ثالثاً/ الخطة الخمسية الخامسة والتطورات الاجتماعية والثقافية

لو نظرنا إلى اهداف وسياسات الخطة الخمسية الثانية نلاحظ أن اهدافها تلخصت بما يلي[51]:

1. تأسيس خطة التعليم والتدريب المهني وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني من الموارد البشرية.
2. ربط برامج التعليم وبرامج التدريب بالبيئة العمانية المحلية وفق تنوع الإنتاج في المناطق الجغرافية المختلفة.
3. التأكيد على أهمية التعليم الفني الثانوي ومعاهد المعلمين.
4. التأكيد على أهمية التدريب المهني وتقرير الحوافز المناسبة لزيادة الالتحاق بمراكزه، وإعطاء الأولوية في التدريب المهني لتخريج العمال المهرة في قطاعات التشييد والبناء، والكهرباء، والاعمال الميكانيكية، والاعمال الكتابية، وأعمال الزراعة والمناجم وصيد الاسماك.
5. البدء في أنشاء جامعة عُمانية حديثة.

---

(47) وزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، المصدر السابق،، ص69

(48) وزاره الاعلام، عمان 97، ص 163

(49) معرض مركز عمان الدولي انشى عم 1985 بالقرب من مطار مسقط الدولي وعلى بعد 35 كم من العاصمه، يعتبر المعرض المركز الرئيسي والمسؤل عن اقامه المعارض التجاريه الكبرى ومعارض التسوق، يدار ويجهز من قبل حكومه السلطنة. ينظر إلى الرابط www. omanexhibititions. com

(50) وزارة الاعلام، عمان 97، ص163.

(51) قطاع التعليم والتدريب المهني والقوى العاملة، سلطنة عُمان مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الثانية، 1981-1985،

أما اهداف وسياسات الخطة الخمسية الخامسة فقد ركزت على أن ميدان التعليم الذي اختلف بأنواعه، ومراحله، فهو المحرك الاساس للتنمية، وعماد الموارد البشرية التي تعد حجر الزاوية لهذه التنمية، وقد استمرت السلطنة في دعم العملية التعليمية التي اعدتها ضمن ابرز الأولويات التي اكدتها الرؤية الاقتصادية، لذا اوجدت الخطة شكلا مختلفا من التعليم يتمثل في نظام التعليم الاساسي، وما بعده، يوفر تعليما محوره الطالب يهدف إلى تعزيز جودة النظام التعليمي، وتحقيق الغايات المتوقعة منه، والمتمثلة في اكساب المخرجات التعليمية مهارات التفكير الناقد، والتحليل البناء، وقسم هذا النوع من التعليم إلى مرحلتين الأولى لمدة 4 سنوات، والثانية 6 سنوات [52].

صاحب هذا التوجه تطوير نوعي للمناهج طرق التدريس، وادخال مواد جديده لم تكن تدرس من قبل ومنها ماده تقنيه المعلومات، فضلا عن تعزيز المواد الدراسية التي كانت تدرس لاسيما الرياضيات، العلوم، ومادتي اللغة العربية، واللغة الانكليزية، وتأكيد ضرورة امتلاك الطلبة خلفيه اوسع في هذا المواد، وتفعيل الانشطة التربوية اللاحقة، وربطها بأهداف المنهج، والاهتمام بالمهارات الفردية، ومنها الفنون التشكيلية، والرياضة المدرسية [53].

عملت الخطة على زيادة المباني المدرسية، فقامت بأنشاء (233)مدرسة، منها (136) مدرسة ابتدائية، وازداد عدد الطلاب إلى 529،503 طالبا وطالبه في العام الدراسي 1997/96، وبلغت نسبة المتعلمين في سن الخامسة عشر من العمر فما فوق 59% من مجموع الدارسين، واصبحت عدد المدارس الاهلية (106)مدرسه للعام الدراسي 1997/1996 يدرس فيها 627،12 طالبا وطالبه، فضلا عن 6452 يدرسون في مرحله رياض الاطفال [54]. واما التعليم العالي، فقد ازداد عدد طلاب جامعه السلطان قابوس إلى أكثر من (6500) طالبا، وطالبه [55]، وفي الوقت ذاته، حرصت الجامعة على توفير فرص التدريب العملي لطلبتها في المجالات التي تتطلب ذلك كجزء من التأهيل العلمي والعملي لها كما استكملت الجامعة جميع مرافقها ومراكزها العلمية والتقنية ولا سيما مركز البحوث التربوية فضلا عن استوديو للإذاعة والتلفزيون ومستشفى الجامعة وهو مستشفى تعليمي وعلاجي متطور يضم(500) سرير مجهز بأحدث المعدات الطبية[56]. نظرا لاحتياجات التنمية لتخصصات متقدمة لا تتوفر في الجامعة.

قامت السلطنة ابتعاث الخريجين الراغبين والمستوفين لشروط الابتعاث للدراسة في الجامعات العربية والاجنبية في تلك التخصصات للعام الدراسي 1996\1997اذ بلغ عدد الدارسين في الخارج 3835طالبا وطالبه منهم (617) طالبا يدرسون على نفقه التعليم العالي و(910) يدرسون على المنح المقدمة لهم من الدول الاخرى في حين يدرس (1297) طالبا وطالبه على نفقتهم الخاصة ويدرس (289) طالبا وطالبه على نفقه الشركات والبنوك فضلا عن(270) طالبا يدرسون على نفقه شركه تنميه نفط عمان و(452) طالبا وطالبه ينتسبون إلى جامعه بيروت على وفق اتفاقيات رسميه للبعثات والزمالات[57].

(52) مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 246

(53) سلطنة عمان، مجلس التعليم، مسيرة التعليم في سلطنة عمان، 2014، ص 33، متاح على الرابط التالي:
www. educouncil. gov-om

(54) الموسوعه العربيه العالميه، ط2، مؤسسه اعمال الموسوعه، الرياض، 1999، ص623

(55)وزارة الاعلام، عمان99، ص219.

(56) المصدر نفسه، عمان97، ص198

(57) وزارة الاعلام، عمان97، ص200

على الصعيد الداخلي تجلت أهم التطورات في خمسة محاور:

- المحور الأول بدء الانخفاض التدريجي في إنتاج النفط العماني غير أن الزيادات في أسعار النفط مكنت السلطنة من احتواء التداعيات السلبية لانخفاض الإنتاج والمحور الثاني المحافظة على الاستقرار المالي الذي مكن الحكومة من تحقيق فوائض في الموازنة تم توجيهها لتخفيض المديونية الخارجية وتعزيز وبناء الاحتياطات المالية للدولة والاصول الخارجية،
- والمحور الثالث التنويع الاقتصادي وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية للخطة الخمسية الحالية إذ تم البدء في تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل مشروع مصفاه صحار ومصنع البولي برولين بصحار ومشروع السماد العماني الهندي ومشروع قلهات للغاز الطبيعي المسال. فضلا عن تنفيذ العديد من مشاريع البنيه التحتية من اجل توفير الخدمات الاساسية في شتى ربوع السلطنة.
- المحور الرابع شهدت هذه الفترة ايضا نموا جيدا للاقتصاد لا سيما القطاعات غير النفطية في اطار بيئة كليه مستقرة، والمساهمة المتنامية لصادرات الغاز الطبيعي في موارد البلاد.
- تحسين بيئة العمل من خلال اعادة النظر وتعديل العديد من النظم والقوانين لخلق بيئة أكثر تنافسيه ومواصلة برامج التخصيص والتشجيع الاستثمارات الاجنبية وعودة الاستقرار لسوق مسقط للأوراق المالية وتحسن الاداء فيه بصورة ملموسه.

رابعاً/ الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني

أن استشراق المستقبل يحتاج إلى عمل جماعي تقوم به مؤسسات ولجان اختصاص في الدولة، وفي هذا الاطار تركز الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني على الاسس التالية:

- تحقيق التوازن الاقتصادي بين الايرادات والنفقات والقضاء على العجز في الموازنة العامة بحلول عام 2000 والعمل على ترشيد الإنفاق وتنمية وتطوير الايرادات النفطية.
- توفير اطار اقتصادي كلي مستقر بالعمل على زيادة قدرة الاقتصاد الكلي وعلى تحويل أصول النفط والغاز والاصول المالية إلى اصول متجددة حتى تنخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1993 إلى نحو 9% عام 2020، بدلاً من 33،5% عام 1995، وسيسهم الغاز الطبيعي بنسبة 10% من الناتج المحلي في عام 2020.
- تعزيز التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية القابلة للتصدير، وزيادة ارتباط الاقتصاد العماني بالاقتصاد العالمي، وتنمية قطاع خاص كفئ وفعال وتشجيعه للقيام بدور أكبر في الاقتصاد الوطني.
- تنمية الموارد البشرية العُمانية وزيادة كفاءتها عبر النهوض بسياسات التعليم العام والجامعي والتأهيل والتدريب المهني، وتعزيز دور المرأة في سوق العمل واعداد كوادر قادرة على التعامل مع التقنية الحديثة.
- تنفيذ سياسات التخصيص لتشجيع القطاع الخاص سواء ببيع حصة الحكومة في عدد من المشروعات أو باشراك القطاع الخاص في تمويل عدد من المشروعات التي يتم انشاؤها.
- إجراء مراجعة شاملة لكافة القوانين والسياسات والإجراءات المتصلة بالاستثمار والضرائب بما يتماشى مع السياسات والرؤية الجديدة للتنويع الاقتصادي.

- تطوير قطاع المال ورفع كفاءته لاستقطاب واستثمار أكبر قدر ممكن من المدخرات المحلية والاستثمارات الاجنبية مع الاستمرار في تنمية وتعزيز البنية الاساسية عبر مشروعات ضخمة وصناعات تحويلية ومتوسطة وثقيلة.

وقد تم تطبيق التوصيات ابتداء من خطة التنمية الخمسية (1996-2000) التي تعتبر الخطوة الأولى للتطبيق المنهجي للرؤية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية ومراجعة سياسات الاستثمار وانشاء الهيئة العامة لا سواق المال، وتنشيط الصناعات الوطنية، والعمل على الارتفاع بجودتها وقدرتها التنافسية وتم تصدير المنتجات العُمانية إلى 60 دولة فضلاً عن افتتاح العديد من المشاريع العملاقة، مثل مشروع الغاز الطبيعي، وتوسعة وتطوير الموانئ من خلال بناء محطة الحاويات الدولية والموافقة على انشاء العديد من الجامعات والكليات الخاصة بالإضافة إلى القيام بمسوحات وطنية، مثل مسح المنشآت الاقتصادية، والمشروع الهام الخاص بمسح النفقات ودخل الاسرة الذي بداء في مايو 1999.

اكدت الخطة الخمسية الخامسة (1996-2000) أن الاقتصاد العماني يمتاز بالديناميكية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، ويتماشى والمتغيرات الدولية المتسارعة، الامر الذي يحقق المزيد من الاندماج المدروس والمخطط بين الاقتصاد العُماني والاقتصاد العالمي، وتوج كل ذلك بانضمام السلطنة إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 2000/10/1، وتعد هذه الخطوة اعترافاً عالمياً بقدرة الاقتصاد العماني غلى التأقلم مع متطلبات العولمة الاقتصادية، والدخول فيها كطرف فاعل ومؤثر([58]). أن الاستراتيجية الخاصة بالرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 تتوقع أن تصل مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في الناتج الإجمالي إلى 81% في الخطط الاستراتيجية، وأن ذلك سيشكل تحولا كبيراً في التركيبة الهيكلية للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد العُماني. وهذا التحول الجذري في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العماني قد تعترضه بعض التحديات، وأن دعم وتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ومواجه العقبات التي تعترض سبيل تفعيلها يعد خيارا استراتيجيا للدولة ([59])

وحسب وجهة نظر الباحث وفي الدراسات المستقبلية للاقتصاد العماني يجب التركيز على القطاعات الاقتصادية غير النفطية من اجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة مثل القطاعات السياحية والزراعة والثروة السمكية والاتصالات والخدمات اللوجستية والموانئ وهي تمثل محاور رئيسة للاقتصاد العماني خلا العقود القادمة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية: -

1- وقد تم بتطبيق التوصيات ابتداء من خطة التنمية الخمسية (1996-2000) التي تعتبر الخطوة الأولى للتطبيق المنهجي للرؤية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية
2- وتم مراجعة سياسات الاستثمار وانشاء الهيئة العامة لا سواق المال، وتنشيط الصناعات الوطنية، والعمل على الارتفاع بجودتها وقدرتها التنافسية وتم تصدير المنتجات العُمانية.

(58) وزارة الاعلام، سلطنة عُمان، مسيرة الخير، 2001، ص21.

(59) د. إبراهيم عويس، الاموال النفطية والتنمية الاقتصادية والاقليمية، مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثالث عشر السنه الرابعة، 1978، ص11.

3- افتتاح العديد من المشاريع العملاقة، مثل مشروع الغاز الطبيعي، وتوسعة وتطوير الموانئ من خلال بناء محطة الحاويات الدولية والموافقة على انشاء العديد من الجامعات والكليات الخاصة بالإضافة إلى القيام بمسوحات وطنية، مثل مسح المنشآت الاقتصادية، والمشروع الهام الخاص بمسح النفقات ودخل الاسرة الذي بداء في مايو 1999.

4- اكدت الخطة الخمسية الخامسة (1996-2000) أن الاقتصاد العماني يمتاز بالديناميكية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، ويتماشى والمتغيرات الدولية المتسارعة، الامر الذي يحقق المزيد من الاندماج المدروس والمخطط بين الاقتصاد العُماني والاقتصاد العالمي،

5- وتوج كل ذلك بانضمام السلطنة إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 2000/10/1، وتعد هذه الخطوة اعترافاً عالمياً بقدرة الاقتصاد العماني غلى التأقلم مع متطلبات العولمة الاقتصادية، والدخول فيها كطرف فاعل ومؤثر.

6- أن الاستراتيجية الخاصة بالرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 تتوقع أن تصل مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في الناتج الإجمالي إلى 81% في الخطط الاستراتيجية، وأن ذلك سيشكل تحولا كبيراً في التركيبة الهيكلية للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد العُماني. وهذا التحول الجذري في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العماني قد تعترضه بعض التحديات.

7- أكدت الخطة الخمسية الخامسة على تنمية الموارد البشرية من خلال النهوض بسياسات التعليم وتهيئة الخدمات الصحية وبنفس الوقت شجعت الخطة على الاستثمارات الاجنبية والخاصة، ورفع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية.

8- ساهمت ايرادات النفط والغاز الطبيعي بصورة غير مباشرة في تنمية قضايا المجتمع ومشكلاته المعاصرة وفي مقدمته قضايا المرأة والثقافة والاعلام، إذ حظيت باهتمام ادارة السلطنة.

9- أظهرت الدراسة اعتماد السلطنة على السياسات التخصصية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص الذي أسهم بدور فاعل في عملية التنمية في سلطنة عُمان وقدم نتائج جيدة.

10- الموقع الجغرافي للسلطنة ساهم بدور كبير في رسم مستوى علاقاتها التجارية مع العديد من الدول، فضلاً عن الانضمام إلى المنظمات التجارية العالمية، ولهذا ارتفعت نسبة مساهمة قيم صادراتها التجارية بسبب التطور الصناعي والتجاري الذي شهدته سلطنة عُمان.

التوصيات

1- يجب التركيز على الخطط التنموية الخاصة بتنمية الامكانيات الوطنية الذاتية البشرية والمادية المختلفة لتحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومستدام دون الاعتماد على موارد مستورد وخاصة البشرية.

2- يجب تحسين وتكامل مخرجات التعليم مع برامج التطوير والتأهيل لخلق كوادر فنية وطنية ماهره وتسهيل التحاق الخريجين بسوق العمل لاسيما في القطاع الخاص وتشجيع وحث القطاع الخاص على القيام بدوره لتوفير فرص العمل للمواطنين.

3- يجب تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة للاقتصاد مثل الصناعة والسياحة والنقل والاتصال والنقل والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتجار مع التوسع في الاستثمار الزراعي الخارجي وتكوين شراكات زراعية مع الدول التي تتمتع بوفر في مواردها الزراعية بهدف خلق الموارد وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل وزياد الصادرات والواردات

4- يجب العمل على نقل وتوطين التكنولوجيا والتركيز على المشروعات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستفادة من الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية وبناء شراكات دولية في هذا الشأن بما يحمله ذلك، مما تساعد في تحقيق أهداف الدولة في التنويع والوصول إلى الاقتصاد المعرفي التنافسي القائم على البحث والإبداع والابتكار.

5- يجب ترشيد الإنفاق العام وزياد كفاء الأجهزة الحكومية وتحقيق الانضباط والتنظيم والمضي بتطبيق موازنة الاداء بالأجهزة الحكومية.

6- يجب الاسراع من الانتهاء للبنية القانونية والتشريعية والتنسيق من خلال الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية.

7- يجب التطبيق الفعال لبنود اتفاقية الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة العربية الكبرى لتوسعة الاساس أمام منتجات الدول الاعضاء وزيادة الطاقات الإنتاجية وخاصة الصناعية.

8- يجب تطوير النظام الإحصائي لتكوين قاعدة بيانات حديثة على مستوى الدول الاعضاء تساعد في اتخاذ القرار بناءً على إحصاءات سليمة ودقيقة.

المصادر والمراجع

أولاً/ الوثائق

1- اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، السياسات التخصصية في سلطنة عمان،1999.

2- دائرة العلاقات العامة، شركة تنمية نفط عمان، مجلة النفط والغاز في عمان مسقط، سلطنة عمان، 2000.

3- سلطنة عُمان: توقعات نفطية متفائلة، مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد193، يناير كانون الثاني، 1980.

4- سلطنة عمان، مجلس التعليم، مسيرة التعليم في سلطنة عمان،2014، متاح على الرابط التالي: .http://www al-jazirah. com/2009/20090616/rj4. htm

5- شركة تنمية نفط عُمان، التقرير السنوي، دائرة الشؤون الخارجية، مسقط، سلطنة عُمان، 1999.

6- شركة تنمية نفط عُمان، التقرير السنوي، دائرة الشؤون الخارجية، مسقط، سلطنة عُمان، 2000.

7- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، 1995-2000، ص354. متاح على الموقع http://www. amf. org. ae/ar

8- عُمان. . سعي حثيث لتطوير صناعي شامل، مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد209، يونيو/ حزيران، 1980.

9- قطاع التعليم والتدريب المهني والقوى العاملة، سلطنة عُمان مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الثانية، 1981-1985.

10- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عشرون عاماً من الانجازات، الامانة العامة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد (51 و65) مجلة المركزي، العدد الخاص، 1995-2003.

11- مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 1997.

12- الموسوعة العربية العالمية،ط2، مؤسسه اعمال الموسوعة،الرياض،1999.

13- نظرة عامة على الاداء الاقتصادي، مجلة المركزي، العدد الخاص السنة27، البنك المركزي العماني، التقرير السنوي، 2003.

14- نظرة عامة على الاداء الاقتصادي، مجلة المركزي، العدد الرابع السنة29، البنك المركزي العماني، التقرير السنوي، 2004.
15- النفط والغاز في عمان، دائرة العلاقات العامة، شركه تنميه نفط عمان، مسقط سلطنة عمان، 2016.
16- وزارة الاعلام، الكتاب السنوي، عمان 96، المطابع العالمية، سلطنة عمان، 1996.
17- وزارة الاعلام، الكتاب السنوي، عمان 97، المطابع العالمية، سلطنة عمان، 1997.
18- وزارة الاعلام، الكتاب السنوي، عمان 99، المطابع العالمية، سلطنة عمان، 1999.
19- وزارة الاعلام، سلطنة عُمان، مسيرة الخير، 2001.
20- وزارة النفط والغاز، خام الكروم في سلطنة عُمان ومشاركة المواطن في استغلاله، سلطنة عُمان، 1986.
21- وزارة النفط والمعادن، أهم المنجزات للعشر السنوات الماضية، 1970-1980، المطابع العالمية، سلطنة عُمان.
22- وزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، سلسله محاضرات الاقتصاد العماني، 2000.

ثانياً/ الكتب العربية

1- اشقر، طارق، النفط العماني وجهود تعزيز الإنتاج، متاح على الموقع http://www. aljazeera. net/news/ebusiness/2010/10/7
2- حمودي، هادي حسن، الفكر الاقتصادي العُماني، وزارة الاعلام، سلطنة عُمان، 1999.
3- ختاوي، محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
4- العثيم، أحمد، الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني2020، الاقتصاد العماني من الكفاف إلى النمو والتطور، دراسة متاحة على الموقع http://www. al-jazirah. com/2009/20090616/rj4. htm
5- السعدي، امينة رشيد فرحان، النفط والخطة الخمسية الخامسة وآفاق التحديث في سلطنة عُمان 1995-1996، مجلة الاستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس لسنة 2017.
6- الشنفري، حاتم بن بخيت، خطط التنمية بين المستهدف والمنجز، الجمعية الاقتصادية العمانية، مؤتمر التنمية المستدامة بين التخطيط والواقع (16-17 فبراير 2013.
7- الرمجي، محمد بن حمد بن سيف، العمل من أجل عُمان، شركة تنمية نفط عُمان، مسقط، نوفمبر2000.
8- سليمان، عاطف، الثروة النفطية ودورها العربي-الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الأول/أكتوبر2009.
9- الطنبور، محمد فخري وجمال بن عبد الله النعيمي، سلسله عظماء دخلوا التاريخ جلاله سعيد، السلطان قابوس، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان 2014.
10- ظاهر، مسعود الاستمرارية والتغير في تجربة التحديث العمانية 1970-2005، دار الفارابي، بيروت، 2008.
11- عبد الفضيل، محمود، النفط والوحدة العربية-تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 2001.
12- عبد الله، عبد الخالق، النظام الاقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1993.
13- عويس، إبراهيم، الأموال النفطية والتنمية الاقتصادية والاقليمية، مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثالث عشر السنه الرابعة، 1978.

14- غوس، غريغوري، هبوط أسعار النفط: الاسباب والتبعات الجيوسياسية، مركز بروكنجز الدوحة، قطر، 2015.
15- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية-الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.